

وزارة المالية

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٢٠

بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٦ بتحديد الشركات التي تباشر نشاط التمويل ولا يسرى عليها حكم البند (١) من المادة (٥٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولاتحاته التنفيذية؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٦ ببيان تحديد الشركات التي تباشر نشاط التمويل ولا يسرى عليها حكم البند (١) من المادة (٥٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بالقرار رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٦؛

قرر :

(المادة الأولى)

يضاف بندان جديدان برقمي (٤) ، و (٥) إلى المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه نصهما الآتي :

٤ - شركات التمويل الاستهلاكي .

٥ - الشركات المقدمة لخدمة التمويل الاستهلاكي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢٠/٦/٧

وزير المالية

د. محمد معيط

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٠

١٣٠٩ - ٢٠٢٠/٦/٩ - ٢٠١٩ / ٢٥٨٦١